أدت أمامه اليمين الدستورية

الرئيس الأسد للحكومة: الوضع المعيشي يجب أن يكون من الأولويات.. وليحظ موضوع عوائل الشهداء باهتمام خاص

الوطن– وكالات

أدى أعضاء الحكومة الجديدة برئاسة عماد محمد ديب خميس أمس اليمين الدستورية أمام الرئيس بشار الأسد، الذي شدد على أن الوضع المعيشي للمواطنين يجب أن يكون من أولويات الحكومة، والحفاظ على قيمة الليرة، معتبراً أن الملف الأهم في الشأن الاقتصادي هو إعادة الإعمار، وأن موضوع عوائل شهداء وجرحى الجيش والقوات المسلحة يجب أن يحظى باهتمام خاص.

وكان الرئيس الأسد قد أصدر في الثاني من الشهر الجاري المرسوم رقم ٢٠٣ لعام ٢٠١٦، القاضي بتشكيلة الحكومة الجديدة برئاسة خميس وعضوية ٣١ وزيراً، التي شهدت تغييراً للفريق الاقتصادي وللوزارات الخدمية على حين احتفظ أغلب الوزراء الرئيسيين بحقائبهم، وجاءت التشكيلة الجديدة مخالفة لكل التسريبات والإشاعات التي تناقلتها وسائل إعلام بخصوص أعضائها.

وقال الرئيس الأسد أمس في اجتماعه مع الحكومة بعد أداء القسم: إن الآمال الكبيرة التي يعلقها المواطن على الحكومة الجديدة والظروف الصعبة التي يمر بها بلدنا تحمّل الفريق الحكومي الجديد مسؤوليات مضاعفة تتطلب جهوداً استثنائية، وفي الوقت ذاته تتطلب التعامل مع المواطن بشفافية ووضعه في صورة هذه الجهود ونتائجها حتى لو لم تكن بمستوى آماله نفسها.

وأكد الرئيس الأسد، أهمية التواصل مع المواطنين من خلال مكاتب خاصة في الوزارات أو عبر العمل الميداني الذي يجعلنا على تواصل مع الواقع ومع نبض المواطن ويمكّننا من ملامسة معاناة الناس ومعرفة احتياجاتهم، ويتيح رصد ردود فعل المواطن إزاء أداء الوزير أو القرارات التي اتخذها، لافتاً إلى أن العمل الميداني على أهميته يجب ألا يكون من باب الاستعراض أمام الإعلام أو على حساب العمل اليومي الفعلي.

وشدد الرئيس الأسد على أهمية أن تحاكي المؤسسات الإعلامية الوطنية القضايا التي تحظى باهتمام المواطنين وتلامس همومهم لا أن تكون فقط ناطقة باسم الحكومة، وإذا ما قامت بذلك بشفافية وصدق فإنها ستستعيد ثقة المواطن بها وهذا بدوره سيساهم في تعزيز القاعدة الشعبية الداعمة لعمل الحكومة ومؤسسات الدولة.

وأضاف الرئيس الأسد: إن الوضع المعيشي للمواطنين يجب أن يكون من أولويات الحكومة، والخطوة الأهم في هذا الإطار العمل على ضبط الأسعار بالتعاون مع المجتمع الأهلي، المتضرر الأول من التلاعب بالأسعار، وفق آليات مشتركة والحفاظ على قيمة الليرة وتعزيز موارد الدولة عبر الاستيراد المدروس وتشجيع التصدير ودعم الصناعات المتوسطة والصغيرة والصناعة الزراعية وتحقيق العدالة في التحصيل الضريبي بين القطاعين العام والخاص وضبط وترشيد النفقات بدءاً بالوزراء والمسؤولين مع عقلنة الدعم الحكومي للمواد الأساسية من خلال وصوله إلى مستحقيه وتعزيز دور مؤسسات التدخل الإيجابي.

وأوضح أن الملف الأهم في الشأن الاقتصادي هو إعادة الإعمار الذي كانت أولى خطواته مشروع تنظيم الـ٦٦ بساتين خلف الرازي بدمشق ومشاريع أخرى مشابهة قريباً في حمص وغيرها من المناطق، مشيراً إلى أهمية التركيز على هذه المشاريع لما لها من انعكاسات فورية على تحريك عجلة الاقتصاد وتحقيق نتائج إيجابية على حياة المواطنين.

وأكد الرئيس الأسد للوزراء أن موضوع عوائل شهداء وجرحى الجيش والقوات المسلحة يجب أن يحظى باهتمام خاص من جانب الحكومة بجميع مؤسساتها من خلال الالتزام بإعطائهم حقوقهم كاملة وفق إجراءات مبسطة وسريعة، إضافة إلى إعداد دراسات حول ما يمكن تقديمه للإسهام في دعم المشاريع الوطنية المعنية بالجرحى كمشروع «جريح الوطن» الذي يحتضن كل الجرحى ويدعمهم ويساعدهم على بلوغ حقوقهم وتأهيلهم وتمكينهم من العودة للمجتمع والاندماج فيه ويؤمن لهم رعاية دائمة ومستمرة. وأشار الرئيس الأسد إلى ضرورة وضع هيكلية واضحة لرئاسة الوزراء وللوزارات تحدد آلية عملها والعلاقة بينها وعلاقتها مع مختلف مؤسسات الدولة بما في ذلك مؤسسة مجلس الشعب حيث يجب أن تكون هناك نقاط ناظمة وواضحة لهذه العلاقة فلا يبقى الوزير من دون مساءلة ولا يتحول النواب إلى مسائلين لدوافع شخصية.

وأوضح الرئيس الأسد أن وضع الهيكليات والآليات الواضحة لعمل الوزارات وتعامل الإعلام بشفافية وتطوير التنمية الإدارية يمكن أن يساهم في الحد من الفساد ويساعد المؤسسات القضائية والرقابية في تطبيق القانون ومكافحة الفاسدين من دون مجاملة أو استثناء أحد، مشيراً إلى أن عدم الإنتاج يعتبر شكلاً من أشكال الفساد ويجب عدم التستر عليه. من جانبهم، تحدث رئيس مجلس الوزراء وعدد من السادة الوزراء، مؤكدين أن الظروف الصعبة الناتجة عن الحرب الإرهابية التي يتعرض لها الشعب السوري تجعلهم أكثر إصراراً على بذل جهود مضاعفة لإيجاد الحلول والعمل للتخفيف ما أمكن من الأعباء التي يتحملها المواطن في هذه المرحلة.

وشهدت الحكومة الجديدة تغير ١٨ وزيراً وهم: الاقتصاد والتجارة الخارجية والإعلام والنقل والنفط والثروة المعدنية والإدارة المحلية والتعليم العالي والكهرباء والمالية والصناعة والاتصالات والتقانة والموارد المائية والثقافة والتجارة الداخلية وحماية المستهلك.

وخلت تشكيلة الحكومة الجديدة من منصبي نائبي رئيس الوزراء لشؤون الخدمات وللشؤون الاقتصادية، وتم فيها دمج وزارتي الشؤون الاجتماعية بالعمل، وأيضاً دمج الأشغال العامة بالإسكان، وبدا لافتاً أن التغيير في الحكومة الجديدة طال الفريق الاقتصادي بالكامل، في مؤشر إلى وجود رغبة في تعديل سياسات الحكومة السابقة.

الرئيس بشار الأسد ملتقياً الحكومة الجديدة بعد أدائها القسم (سانا)

اتهم الرياض بقتل علوش ونعتَ البغدادي بـ«وريث قتلة عثمان»

الظواهري (يطلِّق) داعش و(يكسر الجزة) مع السعودية

الوطن

بعد أن فشلت دعواتها المتتالية من أجل الوحدة بين «المجاهدين» في الشام والعراق، خرج زعيم تنظيم القاعدة أيمن الظواهري في تسجيل صوتي جديد مهاجماً زعيم تنظيم داعش أبو بكر البغدادي، واصفاً إياه بـ«وريث الخوارج» قتلة الخليفة الراشدي عثمان بن عفان رضي الله عنه. اللافت في خطاب الظواهري الجديد هو ما كاله من انتقادات للسعودية، واعتباره أن آل سعود عملوا على «شق صف المجاهدين» في سورية من خلال تأسيس «الهيئة العليا للمفاوضات» التي وسمها بشكل غير مباشر بـ«حثالة العلمانيين» وقبول وقف العمليات القتالية (الهدنة)، وأخيراً اتهامه الرياض بالوقوف وراء اغتيال قائد ميليشيا «جيش الإسلام» زهران علوش.

وفي كلمة نعى خلالها الأمير السابق لتنظيم «القاعدة في جزيرة العرب» (اليمن) ناصر الوحيشي الشهير بأبي بصير، هاجم الظواهري بشكل غير مسبوق السعودية، معتبراً أنها تريد «حل الهدنة المكذوبة» في سورية. ومضى مستذكراً: «قال لي الشيخ أبو بصير إن آل سعود يعملون على شق صف المجاهدين، وقد أثبتت الأيام صحة مقولته، فها هي السعودية تستدرج البعض للرياض ليوقعوا على وثيقة بقبول التعددية (الحل السياسي) وطرد المهاجرين (المقاتلين الأجانب)»، في إشارة إلى اجتماع الرياض الذي جمع قوى سياسية وقادة تنظيمات مسلحة من سورية.

وحمل خطاب الظواهري نقداً مبطناً لكل من حركة «أحرار الشام الإسلامية» و«جيش الإسلام»، الفصيلين السلفيين اللذين شاركا في اجتماع الرياض.

وبناء على ما تتلقاه من تعليمات من الظواهري، أعلنت جبهة النصرة فرع القاعدة في سورية، رفض أي حديث عن دولة مدنية أو حل سياسي، وتصر على إقامة «إمارة إسلامية» بعد «دحر النظام وقوات الاحتلالين الروسي والإيراني».

وتابع الظواهري: «ثم يقتلون (آل سعود) بعدها زهران علوش، ويسوقون لهم (المجاهدين) بضاعة فاسدة، أسموها الهدنة (وقف العلميات القتالية)، سعياً في شق صف المجاهدين بهدنة مكذوبة». وأكمل قائلاً: «هدنة لم تتوقف فيها طائرات الروس والبعثيين عن قتل المسلمين، وحرق بيوتهم، فيا لخسارة الدين والدنيا». ورأى زعيم تنظيم «القاعدة» أن «الجهاد» في سورية ابتلي بنوعين من «المتلهفين على الحكم»، داعش والسائرين في ركاب السعودية وحلفائها من دول الخليج.

وقال: «النوع الأول كفّر المسلمين والمجاهدين تلهفا على الحكم، وسبهم وقاتلهم، وأعلن عن خلافة سيئة الإخراج ببيعة المجاهيل وضباط البعث السابقين» في إشارة إلى داعش. وتابع: «النوع الثاني لهف وراء سراب السعودية ومشيخات الخليج ليصل لأية حكومة، حتى لو خضع فيها لحكم مناضلي الفنادق من حثالة العلمانيين»، في إشارة إلى «الهيئة العليا للمفاوضات» المنبثقة عن مؤتمر الرياض. ومنذ إطلاق واشنطن تحالفها الدولي لمكافحة تنظيم داعش في كل من سورية والعراق صيف العام ٢٠١٤، ولاحقاً بدء روسيا عملياتها الجوية ضد التنظيمات الإرهابية في سورية خريف العام ٢٠١٥، والظواهري يكرر دعواته لـ«المجاهدين» بالتوحد في وجه الموجة «الصليبية». إلا أنه في رثائه للوحيشي وجه سهام النقد للبغدادي، إذ لم يكتف بوسمه بـ«الخارجي» و«المتلهف للحكم»، بل أيضاً بعدم تنفيذ الأوامر وتكفير المسلمين.

وكشف زعيم القاعدة أنه أمر عام ٢٠١٣، البغدادي بخطف دبلوماسيين أميركيين وإيرانيين، إلا أن الأخير أهملها ولم يرد عليها، رغم تكرار الظواهري إعادة إرسالها. وأكد أن «إبراهيم البدري (البغدادي) هو وريث الخوارج الذين كفروا سائر الصحابة وقتلوا (الخليفة الراشدي الثالث الصحابي) عثمان بن عفان رضي الله عنه». وكرر اتهامه للدواعش بقتال «الشيخ أبو خالد السوري»، و«خرج وارثهم في الشام ليعلن أن كل من يخالفهم كافر، وإلا سيقاتلهم ويقاتلونه حتى لو كان ساعياً لتحكيم الشريعة». وشدد على أن البغدادي بهذه القرارات «أدخل السرور والسعادة على الصليبيين والعلمانيين والمرتدين، وجهر بمخالفة سنة النبي صلى الله عليه وسلم».

وأبو خالد السوري، هو أحد مؤسسي حركة أحرار الشام الإسلامية، ومن كبار قادتها حتى مقتله في ٢٠١٤. وبعد احتداد الخلاف بين البغدادي وزعيم جبهة النصرة أبو محمد الجولاني حول قرار الأول حل «النصرة» وإلحاقها بتنظيم «الدولة الإسلامية في العراق»، أرسل الظواهري أبي خالد السوري للتحكيم بين الرجلين، فرفض البغدادي القبول به في حين قبل به الجولاني. وجاء رفض البغدادي لأن الظواهري كان قد حكم ببقاء «النصرة» وقتالها في الشام مقابل قتال تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق».

كما قال زعيم تنظيم القاعدة: إن كل من يؤيد البغدادي يشاركه باتهام نساء المسلمين بـ«الزنى»، متابعاً: «وفقاً لمنهاج مجلاتهم وفتاويهم وضباط جيش (الرئيس العراقي الراحل) صدام (حسين) واستخباراته». وأضاف: «على من يبايع إبراهيم البدري (أبو بكر البغدادي) أن يعلم أنه شريك له في كل جرائمه، فهو شريك له في التهرب من التحاكم للشريعة، وهو شريك له في تكفير المسلمين، وهو شريك لهم في قتلهم والعدوان عليهم وتهديدهم، وهو شريك له في كل كذباته التي ثبتت عليه، وهو شريك له في نكث العهود الموثقة».

أيمن الظواهري

إرهابيون من جنسيات أجنبية مختلفة في سورية

صحيفة روسية: كلما زاد عدد الإرهابيين المقتولين في سورية يقل عدد العائدين

وكالات

اعتبرت صحيفة «أرغومينتي أي فاكتي» الروسية أنه كلما كثر عدد الإرهابيين الذين تتم تصفيتهم في سورية وليبيا والعراق، قل عدد الذين يعودون إلى روسيا، وذلك في مقال لرئيس مركز المعلومات السياسية أليكسي موخين عن دور العملية العسكرية الروسية في سورية في وقف انتشار التهديدات الإرهابية في العالم.

وجاء في المقال، وفق ما نقل الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم» أن «ازدياد نشاط المجموعات المسلحة غير الشرعية الموالية لداعش تؤكده الأحداث التي وقعت مؤخراً في شمال القوقاز، حيث تمت في داغستان خلال ليلة واحدة تصفية ٨ إرهابيين، كان في حوزتهم قنبلة يدوية الصنع، وكمية كبيرة من الذخائر».

ووفق معلومات الاستخبارات العسكرية الروسية، فعلى الرغم من النجاحات التي تحققها العمليات العسكرية الروسية في سورية في القضاء على الإرهابيين من مواطني الجمهوريات السوفيتية السابقة (أكثر من ٢٠٠٠ إرهابي)، فإن نحو ٤٠٠ إرهابي تمكنوا من العودة إلى روسيا، وبدؤوا يحضرون للقيام بأعمال إرهابية. ويعود سبب عجز الأجهزة الأمنية عن اكتشافهم عند عودتهم، إلى انقسامهم إلى مجموعات، وانتشارهم في أرجاء مختلفة من روسيا. أي لم يعودوا يتجمعون في شمال القوقاز كما كان الحال سابقا.

وأضاف الكاتب: إن تفعيل نظام عمليات مكافحة الإرهاب في جميع أنحاء روسيا وتنفيذ عمليات خاصة، يسمح بسيطرة شبه كاملة على نشاطاتهم. ولكن، يجب الأخذ بالحسبان أن الذين أسسوا تنظيم داعش وغيره من التنظيمات الإرهابية على المساحات الممتدة من أفغانستان إلى شمال إفريقيا، يستمرون في الحفز على تشكيل مجموعات جديدة باستمرار. علماً أن هذه المجموعات تعمل تحت غطاء ما يسمى بالائتلاف الغربي الواسع. فمثلاً، كانت تركيا التي تشترك في هذا الائتلاف، تقدم قبل حين لجرحى هذه المجموعات المساعدات الطبية اللازمة، وعلى أرضها يقوم داعش بحل مشكلاته التجارية والمالية كافة. كما أن هناك بلدانا عربية تقوم بالدور التركي نفسه. ورأى المقال، أن العامل الخارجي يلعب دائماً دوراً مهماً في تفعيل النشاطات الإرهابية عشية الأحداث المهمة، بمشاركة القيادة الروسية أو منتديات غربية صرفة، لذلك على وسائل الإعلام أن تعكس هذه النشاطات، والتشديد على أهمية القرارات التي تتخذها، بهدف دفع المشاركين في العملية في الاتجاه الملائم للمؤثرين الخارجيين.

قولاً واحداً

الحسم السياسيّ لمعركة «حلب»!!

خالد العبود

كثيرون هم أولئك الذين يتعاملون مع الواقع الميداني السوري على أنه واقع عسكري صرف، فيحاكمونه ويحكمون عليه من منطلق أنه مواجهة عسكرية تقليدية، من غير حسابات أخرى لها علاقة بطبيعة الحاصل ونتائجه وملحقاته، وخاصة أنّ المشروع في أساسه مشروع تفتيت للدولة بالمعنى السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي، وبالتالي محكوم في أيّ معركة عسكرية بتبعات وحسابات اقتصادية وثقافية واجتماعية تتجاوز التبعات والحسابات في المعارك التقليدية..

حصل ذلك في أكثر من موقع ومدينة على مستوى الجغرافيا السورية، حتى بدا وكأنّ مقاييس السيطرة لدى البعض تحسب بمساحة الجغرافيا المسيطر عليها، في حين أن مساحة السيطرة على الجغرافيا، وفي أجزاء واسعة من الوطن السوري، كانت ذات دلالة مهمة جداً لجهة طبيعة المشروع الداخل، وللنموذج الذي يتم تقديمه للسوريين بديلا من الدولة التي يدافعون عنها..

لقد كان ذلك واضحا في أكثر من مكان، ولولا هذا النموذج الذي تمّ تظهيره، من خلال تلك السيطرة على الجغرافيا، لكان حتى اليوم هناك من يتحدث عن «الثورة» وعن «الديمقراطية» و«السلمية» و«حقوق السوريين»، إلا أن جملة هذه العناوين التي تمّ تسويقها وتسليعها للسوريين، أضحت مكشوفة ومفضوحة، وعلى أنها عناوين افتراضية وهمية ليس لها علاقة بالواقع إطلاقاً، من خلال السيطرة على الجغرافيا واختبار طبيعة المشروع فيها..

إضافة إلى ذلك لا بدّ من تأكيد أن جزءا واسعا من هذه المعارك التي تخوضها القوات المسلحة السورية هو معارك تخاض بين السوريين وعلى حسابهم، أولا وأخيراً، والمعركة في بعد من أبعادها على جزء ممّن أخذوا أو سرقوا ليست عسكرية صرفة، وإنما هي معركة لها عناوين أخرى، لا تبدأ بالثقافي ولا تنتهي بالاجتماعي..

في تقديرنا أن حسم معركة «حلب» لن يكون بالمعنى العسكري للكلمة، ولن يكون كما يحاول البعض أن يسوق لها، على أنها المعركة الكبرى القادمة التي سيتم من خلالها استعادة كامل حلب عسكريا، لكنّنا نعتقد أن سيناريو السيطرة والحسم سيكون من خلال إبطال إمكانية أن يعوّل المشغّل الأساسي لهذه المجموعات على حصار «حلب» أو تهديدها، وذلك من خلال إستراتيجية عزل مطبق لكامل هذه المجموعات، وقطع إمكانية التواصل مع محيطها الساند لها..

إنّ تقدم الجيش العربي السوري وإطباق السيطرة على معابر ومساند حقيقية كانت تؤمن لهذه المجموعات إمكانية الاستثمار في محاولة حصارها لحلب، سوف يعزل بدوره هذه المجموعات، وسوف يحرق إمكانية تهديدها للسيطرة على «حلب» كاملة، وهو سيناريو العزل الذي طبّق تماما على حصار من أراد أن يحاصر «دمشق»، حتى تمّ تخليص العاصمة من إمكانية الاستثمار في التهديد بالسيطرة عليها، حيث تمّ الوصول إلى ناظم رئيسي لطبيعة المواجهة يؤكّد أن من عوّل عليه يوما كي يحاصر «دمشق» ويسقطها، تم عزله تماما وإبطال مفعول قوته من خلال حصاره نفسه، وسحبه من يدّ المشغّل الذي طالما عوّل عليه واستثمر فيه..

تدرك جيّدا الإدارة الأميركية كما يدرك جيّدا «أردوغان» أن إمكانية السيطرة على «حلب» لم تعد واردة إطلاقا، غير أن الاستثمار في هذه الورقة يبقى قائما، من أجل أهداف سياسية أخرى، لها علاقة بطبيعة وخريطة وقواعد فضّ الاشتباك لاحقا، إضافة إلى ذلك تدرك الدولة السورية أن سقوط «حلب» والاستثمار في هذا السقوط أضحى وراء ظهرها، غير أنّها، أي الدولة السورية، تعمل على حسم المعركة تماماً، بالمعنى السياسيّ لها، من أجل إخراج «حلب» من فرضية التداول سياسيّا، هذا التداول الذي يحتاجه «أردوغان» كثيرا..

إنّ الحسم السياسي لمعركة «حلب» يخرجها من التداول تماما، مثلما تمّ إخراج معركة «دمشق» من التداول، وإسقاط إمكانية أن يستثمر «السعودي» فيها، وهذا الحسم سيجعل «أردوغان» مرغما على الخضوع لواقع سياسيّ جديد، هو في الحقيقة ناتج واقع عسكري تمّ إنتاجه بأقل الخسائر والتضحيات، قياسا على ما كان يمكن أن يحصل لو أن الحسم تمّ بطريقة عسكرية تقليدية وصرفة..

والحسم السياسيّ بهذا المعنى هو الذي سوف يضع «حلب» كما باقي المدن السورية الأخرى، على قائمة التحرير الكامل، لأن إسقاط مشروع السيطرة سوف يكون من الداخل، عندما تحاصره بشروط الهزيمة الخارجية، وعندها سوف يتم اختبار ما إذا كانت هذه السيطرة وهذا المشروع هو ناتج الجغرافيا لهذه المدن والمواقع السورية، أم أن هناك من استثمر في هذه الجغرافيا، وهناك من قبل أن يكون عميلا لمن أراد أن يستثمر فيها؟!..

بقي أن نؤكّد أن الحسم بالمعنى السياسيّ لمعركة «حلب» يتطلب مزيدا من الصبر والتضحيات، ومهما كان هذا الصبر ثقيلا على قلوبنا، ومهما كانت هذه التضحيات كبيرة علينا، تبقى أقلّ بعشرات المرات من «حسم عسكريّ» بالمعنى الصرف للكلمة، لأن المعركة بهذا المعنى سوف تتطلب طاقة أكبر وخسائر أكثر وضحايا تفوق الحاصل الآن بمئات المرات، إن لم نقل بآلاف المرات!!..

أنقرة لم تتأكد من مقتل قائد في (PYD)

وكالات

بعد أن نفى كل من «مجلس سورية الديمقراطية» (مسد)، و«وحدات حماية الشعب» صحة خبر مقتل القيادي البارز في حزب العمال الكردستاني، حسين فهمان في مدينة القامشلي، أعلنت حكومة أنقرة أنها لم تتأكد من تقارير مخابراتية وإعلامية تفيد بمقتل حسين، بينما ذكرت مواقع إلكترونية معارضة أن الغموض لايزال يلف عملية استهدافه.

وحسب وكالة «رويترز» للأنباء، قال نائب رئيس الوزراء التركي نعمان قورتولموش، أمس: إن بلاده «لم تتأكد من تقارير مخابراتية وإعلامية أفادت بأن حسين قتل»، على حين ذكرت مواقع إلكترونية معارضة أن الغموض ما زال سيد الموقف، بعد ثلاثة أيام، من انفجار استهدف سيارة عسكرية تابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) على الطريق الواصلة بين مدينتي القامشلي وعامودا بريف الحسكة، زاده تبني كتيبة مغمورة (كتيبة تل حميس) لاغتيال حسين.

وأكد ناشط يدعى محمود الأحمد، أن الانفجار، الذي نتج عنه احتراق السيارة على طريق عامودا كان حدثاً مهماً، بالقياس إلى الاستنفار الأمني الكبير الذي شهدته مدينة القامشلي، بعد وقوع الانفجار مباشرة.

وقال الأحمد: «إن المثير للاهتمام إعلان «كتيبة تل حميس»، مجهولة الانتماء والقدرات لدى الثوار) في الحسكة مسؤوليتها عن اغتيال حسين، مع تفاصيل لعملية أمنية تعجز عنها فصائل كبيرة في سورية باستثناء تنظيم داعش، المدرج على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية و«حركة أحرار الشام الإسلامية» باعتبارهما يمتلكان أجهزة أمنية.

ونفى حزب العمال الكردستاني عبر وكالة «فرات» المقربة منه، مقتل حسين، مضيفاً: إنه موجود في إقليم كردستان شمال العراق، وهو على رأس عمله.

وكان عضو «مجلس سورية الديمقراطية» ريزان حدو، قد قال: إنه «لا يوجد أي من عناصر حزب العمال الكردستاني (PKK)، يقاتلون إلى جانب الأكراد على الأراضي السورية»، واصفاً هذه الأنباء بأنها «عارية عن الصحة جملة وتفصيلاً».

كما ذكر «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض، أن ٣ مصادر قيادية رفيعة المستوى في «وحدات حماية الشعب» ذات الأغلبية الكردية، نفت أن يكون فهمان حسين والمعروف باسم «باهوز أردال» قد قتل على الأراضي السورية في عملية اغتيال.

وكانت مصادر كردية اعتبرت أن الإعلام التركي يسعى من وراء نشر هذا الخبر إلى الإيحاء بأن قيادة «وحدات الحماية»، هي من حزب العمال الكردستاني، كما أكدت أنه لم يتم اغتيال أي قيادي في هذه «الوحدات» في الأيام القليلة الماضية أو خلال الأسابيع الفائتة.

وسبق أن نقلت وكالة «الأناضول» الرسمية التركية، عن المتحدث باسم «كتيبة تل حميس»، «خالد الحسكاوي»، إعلانه مقتل حسين في تفجير نفذه مقاتلوها، استهدف سيارته التي كان يستقلها مساء الجمعة، حينما كان متوجهاً إلى مدينة القامشلي من بلدة هيمو بمحافظة الحسكة».

وقال الحسكاوي: «إن ثمانية أشخاص على الأقل قتلوا في السيارة التي كان يستقلها حسين، وإن الهجوم وقع بعد مراقبته وقتاً طويلاً»، وأن مقتل حسين «خبر مفرح للشعبين السوري والتركي».

وادعى الحسكاوي أن «حزب العمال الكردستاني هو عنصر محتل للأراضي السورية، ومساند للنظام السوري»، وقال: «نهدي هذه العملية للشهداء السوريين والمقاتلين والشعب السوري العزيز الذي يتعرض للتعذيب في السجون»، على حد تعبيره.

وذكرت «الأناضول»، أن حسين، مصنف على قوائم أبرز المطلوبين لدى وزارة الداخلية التركية، التي سبق أن خصصت مكافأة مالية لمن يدلي بمعلومات عن مكان تواجده.

وأضافت: إن حسين، المولود في سورية عام ١٩٦٩، كان من بين الذين أوعز إليهم، زعيم حزب العمال الكردستاني، عبد الله أوجلان، الذي يقضي عقوبة السجن المؤبد في تركيا، بإنشاء «حزب الاتحاد الديمقراطي» في سورية، على حد تعبير «الأناضول».

وزعمت الوكالة أن حسين يشغل منذ النصف الثاني من عام ٢٠١٤ منصب المسؤول العام للحزب في سورية.

وتنسب «كتيبة تل حميس» إلى اسم ناحية تحمل ذات الاسم، في محافظة الحسكة (جنوب مدينة الحسكة) التي يقطنها المكوّن العربي، وسيطر عليها حزب الاتحاد الديمقراطي العام الماضي، بعد أن كانت تحت سيطرة داعش.

وقال ناشط إعلامي يدعى جوان موسى: إن «الكتيبة» تشكلت نهاية عام ٢٠١٢ عقب سيطرة «فصائل إسلامية» على أغلبية المناطق ذات الأغلبية العربية في محافظة الحسكة، ولاسيما مناطق الخاصرة الجنوبية للقامشلي.

وأعلنت «الأسايش» (قوات الأمن الداخلي الكردية) التابعة لـ«الإدارة الذاتية»، في بيان نشر السبت، عن انفجار سيارة تابعة لـ«وحدات الحماية» قرب قرية «الثورة» على طريق القامشلي – عامودا.

وأكد الناطق الرسمي باسم «الأسايش»، عبد الله سعدون، أن سيارة محملة بالذخائر احترقت بسبب عطل في محرك السيارة، ما أدى إلى احتراق الذخائر وانفجارها، موضحاً أن الانفجار أدى إلى جرح عضوين من أعضاء «وحدات الحماية» وأضرار مادية كبيرة في السيارة.

«الأسايش» تفرج عن أعضاء وقياديين من أحزاب كردية

الحسكة- دحام السلطان

أفرجت قوات «الأسايش» (الأمن الداخلي الكردي) التابعة لما يسمى «الإدارة الذاتية»، عن كل من عضو اللجنة السياسية في حزب «يكيتي» الكردي المعارض، أنور ناسو، والعضو في الحزب، رضوان حمو، وعن عضو المكتب السياسي لـ«الحزب الديمقراطي الكردستاني» المعارض، عبد الكريم محمد.

وذكرت مصادر محلية أن هذا الإفراج يأتي بعد أن أطلقت «الأسايش» سراح مجدل حاج قاسم ليلة السبت الماضي، بعد فترة اعتقال دامت نحو شهرين، على خلفية مشادة كلامية مع شخص آخر موال لـ«حزب الاتحاد الديمقراطي» (PYD) بعد خطف ابنه القاصر بداعي التجنيد الإجباري. وذكر رئيس مكتب الإعلام في «تيار المستقبل» الكردي المعارض، عبد الرزاق تمو، قائلاً: «ألف تحية لأبطالنا الأوفياء الذين خرجوا (السبت) في دورتموند الألمانية، منددين بسياسة حزب الاتحاد الديمقراطي المستبد، فلهم الفضل في الإفراج عن مناضلينا الأوفياء الذين اعتقلتهم سلطة الوكالة التي تعمل لمصلحة أجندات مختلفة».

وأضاف: «نحن كأعضاء المجلس الوطني الكردي سوف نكون أوفياء لأبناء شعبنا الذين يتعرضون للظلم في ظل سلطة الأمر الواقع، وسنصل بمعاناتهم إلى مسامع الدول الأوروبية والمنظمات الدولية».

يشار إلى أن قوات «الأسايش»، كانت قد اعتقلت قبل نحو الشهرين، كلاً من أنور ناسو وعبد الإله عوجي من قيادات حزب «يكيتي»، إلى جانب آخرين في مدينة عامودا بريف الحسكة، بتهمة تعريض حياة المواطنين للخطر عبر تنظيم مظاهرة غير مرخصة، وكانت قد أفرجت عن عوجي قبل مدة.